معالي السيد الأستاذ الدكتور/ محمد أيمن عاشور

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع/ طلب اتخاذ اللازم للتحقيق في عدد من المخالفات المالية والإدارية في جامعة سوهاج

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه؛ وعطفاً على ما ورد إلينا من بعض المصادر الخاصة من وجود بعض المخالفات المالية والإدارية في نطاق جامعة سوهاج والتي تعزى إلى إخلال السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة بواجباته في إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية على نحو ما تقضى به المادة (26) من قانون تنظيم الجامعات.

حيث تبلغ إلينا من بعض المصادر الموثوق فيها في نطاق الجامعة تردى السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة في ارتكاب المخالفات الآتية:

أولاً: المخالفات ذات الصلة بالتأثير على العملية التعليمية ومخالفة قانون تنظيم الجامعات روحاً ونصاً:

- 1- يأتي على رأس هذه المخالفات ما يحاك ويدبر لأجل التمهيد لنجل السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة السيد/ حسام مصطفى عبدالخالق الطبيب المقيم/ بقسم النساء والتوليد بالمستشفى الجامعي، معيداً بذات القسم، وهو ما لوحظ اتباع رئاسة الجامعة لسياسة جلب الموالين من أساتذة هذا القسم وإيثارهم بالتصعيد في المناصب الجامعية الإدارية المختلفة، كنوع من خلق الولاءات بما يجلب المنفعة لنجلة ويرجح كفة تعيينه معيداً بالقسم، وقد تمثلت إجراءات خلق هذه الولاءات في عدة صور، بدأت بترشيح أستاذ بقسم النساء والتوليد ليعين عميداً لكلية الطب وهو الأستاذ الدكتور/ مجدي القاضي بعد التشويه المتعمد لسمعة باقي المرشحين، وترشيح أستاذ آخر وهو الأستاذ الدكتور/ علام العديسي من ذات القسم ليتولى مهام القيام بعمل عميد كلية الصيدلة، على الرغم من وجود أساتذة بكلية الصيدلة، ومدرساً آخراً من ذات القسم وهو الدكتور/ حاتم عواجة ليعين مديراً تنفيذياً لبرنامج الطب بمصروفات بكلية الطب، وتعيين أستاذ آخر «متفرغ» وهو الأستاذ الدكتور/ عثمان عبدالكريم من ذات القسم بمجلس الكلية تحت مسمى وهو الأستاذ الدكتور/ عثمان عبدالكريم من ذات القسم بمجلس الكلية تحت مسمى النساء والتوليد وكيلاً لكلية الطب، كل هذا مع تجميد تعيين معيدين بقسم النساء والتوليد وكيلاً لكلية الطب، كل هذا مع تجميد تعيين معيدين بقسم النساء والتوليد لعامين متتاليين لإفساح المجال أمام نجله الطبيب المقيم ليعين في هذا القسم.
- 2- إفساح السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس الجامعة المجال أمام شقيقه السيد/ مختار عبدالخالق عبداللاه خريج كلية التربية والذي يعمل مدرساً تابعاً لوزارة التربية والتعليم

والذي قيل بحصوله على الدكتوراه من كلية التربية جامعة سوهاج، ليعين بكلية الآداب بسوهاج، وقد تجلى ذلك ابتداء من إيثار المذكور بندبه من خارج الجامعة ليقوم ـ دون غيره ـ بتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها كتابة و محادثة ونطقا، لإعطائه شهادة خبرة في تدريس الطلاب الغير ناطقين باللغة العربية، في حين أنه يتردد أن عدد الطلاب الوافدين الذي قام بالتدريس لهم ثلاث طلاب فقط لا غير، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإنه من المعلوم وجود ما لا يقل عن 28 ثمانية وعشرون عضو هيئة تدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب ما بين استاذ واستاذ مساعد ومدرس ومدرس مساعد، منهم عباقرة ولديهم من المهارات والخبرات العلمية والعملية مع يؤهلهم للقيام بهذا العمل، دون حاجة لانتداب مدرس لغة عربية من مديرية التربية والتعليم ليحل محل هؤلاء العمالقة لتدريس مقرر جامعي يقع في صميم اختصاصهم الدقيق، لعدد ثلاث طلاب وافدين جلهم يتقن اللغة العربية كامل الاتقان. وهذا الإجراء يعتبر مقدمة وتمهيد لاستفادة شقيق رئيس الجامعة المذكور من الإعلان الذي وافق عليه مجلس الجامعة رقم 187 في بند ما يستجد من أعمال برقم 1602 بتاريخ 2022/11/28 والذي تضمن الإعلان عن وظيفة مدرس لغة عربية و اخر مناهج لغة عربية، واشتراطه انه لازم يكون له خبرة في مجال تدريس وتعليم الغير ناطقين باللغة العربية كتابة ومحادثة، وما في ذلك من اهدار لمبادئ تكافؤ الفرص الذي حرص فخامة رئيس الجمهورية و الدستور المصري على الاعلاء منه والمواطنين كله سواء في كل شيء، وقد تم التغاضي في الإعلان عن المؤهل الجامعي وعدم اشتراط أن يكون المتقدم من خريجي كليات الآداب، وما ذلك إلا لفتح المجال أمام شقيقه للتعيين عن طريق الإعلان في حين أنه خريج كلية التربية وهي التي تختلف فيها المناهج وطرق الدراسة ومناهجها عن كلية الآداب. مرفق عدد 21 صورة من المستندات

ثانياً: المخالفات ذات الصلة بالشئون المالية بالجامعة:

- 1- مخالفة عملية تأجير صيدلية بيع حر داخل حرم المستشفى الجامعي بالأمرالمباشر بالمخالفة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات العامة التي تبرمها الدولة ودون مسوغ قانوني. مرفق عدد 31 صورة من المستندات
- 2- مخالفة عملية شراء جهاز الابر المشعة بقيمة 918750 جنيه، على الرغم من وجود ما يقرب من ثلاثة أجهزة لم تستخدم الاستخدام الأمثل، وهو ما ينفي الحاجة إلى إجراء هذا التعاقد ويكون التعاقد قد تم بالمخالفة لقرارات الحكومة بترشيد الإنفاق. أضف إلى ما تقدم أنه تم سحب التوكيل من الشركة الموردة للجهازين، وهكذا تكون هناك اجهزة مكدسة دفعت الدولة فيها ملايين الجنيهات ولم تستخدم. مرفق عدد 56 صورة من المستندات

- 2- عقد مجلس ادارة المستشفى الجامعي و بإيعاز وضغط من د. مصطفى عبدالخالق اجتماع في نهاية شهر نوفمبر 2022 التأجير صيدلية المستشفى الجامعي الجديد الخارجية بمبلغ خمسة الاف جنيها شهرياً شاملة تكلفة الكهرباء و المياه، على الرغم من كونها مقامة على مساحة كبيرة جداً وتتمتع بتجهيزات كاملة وبها كل الامكانيات والمستشفى في مدينة سوهاج الجديدة ولم تكتمل الخدمات بها،بما يعنى أنها الصيدلية الوحيدة هناك، بما يجعل تأجيرها بهذا المبلغ الزهيد جدا فيه إضرار عمدي بالمال العام،في حين وبصفة غير رسمية كان سلسلة صيدليات عابدين بسوهاج و سلسلة صيدليات اسلام فتحي كانت عارضة مبالغ ناهز مليونا ونصف في العام مع تحملها بفواتير الماء والكهرباء وخلافه، وكانت الحجة بذلك ان هذه الجهات لا يمكنها عمل ترخيص داخل المستشفى الجامعي وبالرجوع إلى بعض المسؤولين عن تراخيص الصيدليات في مديرية الصحة بسوهاج اجابوا بالنفي طالما المكان مطابق للمواصفات الفنية داخل او خارج المستشفى، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول المستفيد من اهدار المال العام بهذا الاستهتار واللامبالاة. وبالرغم من كل ذلك فقد قام الدكتور/ مصطفى عبدالخالق على الفور باعتماد هذا المجلس بالذات في جدول اعمال الجلسة الطارئة له رقم 153 المنعقدة بتاريخ 29-هذا المبدر وقم 1022 البند رقم 880 المهدر المهدر المهدر المهدر المهدر المهدر المهدر المهدر المهدر وقم 11-2022 البند رقم 153 المنعقدة بتاريخ 90-
- 4- قيام الدكتور مصطفى عبدالخالق رئيس الجامعة-بصفة شخصية- بتعزيز خامات اخرى بمبلغ 2,992773 لمستشفى سوهاج الجامعي، ثم نقل مبلغ 150000 منه لفصل التعليم وذلك بالمخالفة لمنشور عام 11 لسنة 2022 بشان اعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وقام بشخصه دون علم او موافقة مجلس ادارة المستشفى و لا عميد الكلية و لا المدير التنفيذي للمستشفى. مرفق عدد 20 صورة من المستندات
- 5- غض الطرف عن واقعة تبديد المهندس/ ايمن بطرس مدير ادارة الصيانة بالمستشفى الجامعي ابان عمل د. مصطفى عبدالخالق بعمل عميد كلية الطب مدير عام المستشفيات الجامعية، لعهد بواقع 60 لوح رصاص والثابت من التحقيقات ومناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات، وتم تسوية الامر وتخفيض العدد الى 30 وذلك دون أي مبرر وبما تثور معه شبهة الإضرار العمدي بالمال العام. وذلك كله مع الإصرار غير المبرر من الدكتور/ مصطفى عبدالخالق على اصطحاب المهندس/ ايمن بطرس ونقله للعمل مديراً ومشرفاً لقسم السيارات بالجامعة والذي يتبع د. مصطفى عبدالخالق مباشرة بالرغم من ادانة المذكور في تبديد الالواح الرصاص. مرفق عدد 22 صورة من المستندات
- 6- مخالفة شراء واستلام قسم السيارات بالجامعة بواقع 10812000 تقريبا احدى عشر مليونا جنيها مصرياً. مرفق عدد 24 صورة من المستندات
- 7- مخالفات عملية شراء اجهزة التخدير بما يشكل جريمة اهدار مال عام بواقع مبلغ خمسة مليون جنيها مصريا. مرفق عدد 46 صورة من المستندات

- 8- قيام د. مصطفى عبدالخالق بنقل مبلغ 190000 من موازنة المستشفى الجامعي بسوهاج الى موازنة فصل تعليم على الرغم من وجود مديونيات على المستشفى مما ترتب عليه عدم تمثيل الحساب الختامي للحقيقة والواقع. مرفق عدد 2 صورة من المستندات
- و- مخالفات المركز الطبي الحضري الذى تم الهدائه من هيئة المجتمعات العمرانية بمدينة سوهاج الجديدة العام 2007 وتم الاستلام بواسطة نائب مدير المستشفى الجامعي وقتها د. مصطفى عبدالخالق، وتم تعين الدكتور/ احمد فتحي النحاس استاذ الصحة العام بالكلية مدة طويلة و بمكافاة وعدد من هيئة التمريض ناهز العدد 20 ممرضة، وايضاً من بعده تعين دكتور/ احمد مختار و لمدة كبيرة وعدد من العمال، والامن والمكان جاهز و به غرفة عمليات وخلافه ولم يشتغل يوما واحداً واخيراً تم تخصيصه من الجامعة لوزرة التضامن الاجتماعي ليكون مركز متخصص للإدمان و الطب النفسي. ووجه المخالفة انه على مدار 15 سنة وهذا المركز به عدد كبير من الاجهزة وتعين مديرين وتمريض وعمال خلافه و لم يشتغل يوما واحد... هذه صورة من صور اهدار المال العام الصارخ وهناك تقرير من الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الصدد قد صدر أخيرا وقد نقل كل الاجهزة بكراتينها الى المستشفى الجامعي القديم وبالطبع أضحت الأجهزة قديمة ولم تعد صالحة للاستخدام. مرفق عدد 2 صورة من الانترنت
- 10- الغاء مستشفى علاج التشوهات الخلقية عند الإطفال والمهداة من مؤسسة مصر الخيرية بمبلغ كبير جدا، بدون سبب واضح، مع العلم أن هذه المستشفى كانت تخدم محافظات الصعيد قاطبة، وتم وضع حجر الاساس بجوار المدينة الجامعية للطالبات بمقر الجامعة القديم وتم عمل الرسومات والتصميمات اللازمة وتكلفت مبالغ ناهزت نصف مليون جنيه، وكلها من ميزانية الجامعة بسوهاج، وتم بالفعل وضع حجر الاساس بحضور فضيلة الشيخ الدكتور/ على جمعة، والمشروع لم ير النور بالإضافة الي افتعال المشاكل والازمات مع اد/ سامية سعيد استاذ جراحة التجميل والمسؤولة عن هذا المشروع الكبير، وتعنته معها والتبليغ عنها الى الرقابةالادارية بمخالفات وهمية ثبت براءتها، وبعدها فقد تم الغاء المستشفى وفجأة للتمويه على المشروع ومنعا للقيل والقال قام رئيس الجامعة السابق مع د. مصطفى عبدالخالقبعمل المكان المخصص للمستشفى كحمامات سباحة وملاعب لكلية التربية الرياضية، بالرغم ان المخصص للمستشفى كحمامات سباحة وملاعب لكلية التربية الرياضية، بالرغم ان الكلية وملاعبها برمتها في الجامعة الجديدة التى تبعد عن هذا المكان اكثر من 30 كليو متر مكان المشروع السابق لدفن المشروع والهروب من المساءلة بالرغم من الإعلان عن عمل برتوكول تعاون بين الجامعة وبين مؤسسة مصر الخير ونشر هذا على الموقع الإلكتروني للجامعة. مرفق عدد5 صورة من الانترنت
- 11- عدم تُلافي الملاحظات التي وردت بمناقضات الجهاز المركزي للمحاسبات بخصوص فحص حساب ختامي مركز وحدة جراحات اليد الميكروسكوبية جامعة سوهاج،

وفحص عملية إسناد اعمال النظافة والامن للمستشفى الجامعي الجديد بمدينة سوهاج الجديدة بالأمر المباشر، وفحص الاعمال المالية لمخزن المستهلك والمستديم بكلية الزراعة جامعة سوهاج، وفحص الاعمال المالية بخزينة كلية الآداب جامعة سوهاج، وفحص مستندات البرامج الجديدة والآداب بجامعة سوهاج. مرفق عدد 91 صورة من المستندات

- 12- مخالفات في وحدة الحالات الحرجة للأطفال بقسم طب الاطفال الدور الثاني مبنى الأورام؛ حيث ان كل التجهيزات كانت مهداة من مؤسسة بنك مصر بملايين الجنيهات، فتم شراء اجهزة منتهية الصلاحية ماركات 2008 و بعضها لم يعمل حتى تاريخه منها جهاز الغازات غالي الثمن و جهاز قياس الصفراء عند حديثي الولادة وجهاز تحضير الرضعات والتغذية، وتم مراجعة تلك الاجهزة بواسطة لجنة البرمجيات الهندسية التابعة لقسم الهندسة الطبية بجامعة القاهرة، وقامت بتسليم نسخة لرئيس قسم الأطفال، وصورة اخرى لمدير عام المستشفيات الجامعية، ود. مصطفى عبدالخالق المسؤول الأول و الأخير عن تلك الاشياء (مجرد معلومات) مفادها يجب استرجاع تلك الاجهزة فوراً و استبدالها بماركات حديثة على الاقل موديل العام 2021 او قبله ولكن اختفى التقرير وتم فتح الوحدة للتشغيل و بها تلك المشاكل و غالبة الاجهزة الان تعمل باقل كفاءة و فترة الضمان انتهت قبلالتشغيل الفعلي للوحدة وكراسة الشروط مكتوبة المواصفات باللغة الإنجليزية. مرفق عدد 12 صورة من المستندات
- 13- إساءة استعمال السلطة ضد كل من يتقدم للإبلاغ عن أية مخالفات أو شواهد فساد في أي من كليات الجامعة، وابرز مثال على ذلك، بعض الشكاوى التى تقدم بها احد اساتذة كلية الزراعة لرئيس الجامعة الدكتور/ مصطفى والى اليوم لم يتخذ فيها أي اجراء، وقد تبع ذلك التنكيل بأحد هؤلاء الأساتذة من ايقاف عن عمل ومجلس تأديب وخلافه ملف كبير جدا جدا يجب التحقيق فيه وسبق ارسال بعض من تلك الشكاوى الى مجلس الوزراء ورياسة الجمهورية والى مكتب معالى وزير التعليم العالى. مرفق عدد 13 صورة من المستندات
- 14- اصدار رئيس الجامعة الدكتور/ مصطفى عبدالخالق القرار رقم 1171 تاريخ 1 نوفمبر 2022 بتخصيص الدور السابع بمبنى الجراحات المتخصصة بالمستشفى الجامعي بسوهاج كمكان اقامة مرضى للسادة اعضاء هيئة التدريس، مع أن هذا المبنى بالذات تم إنشاؤه وتأسيسه على خمس ادوار حسب الكود المصري الطبي وتم الاسناد ثم البناء على اساس خمسة ادوار فقط. ولإخلال رئيس الجامعة بواجباته في الإشراف على كلياتها فقد غض الطرف عن قيام القائم بعمل عميد كلية الطبامر بتعلية المبنى دورين اخرين السادس و السابع و تخصيصهما لقسم جراحة العظام وخصص الميزانية لذلك الغرض دون علم حي شرق بسوهاج المنوط بترخيص المكان وبالمخالفة للكود

المصري وخلافه ونتيجة القيل و القال والى الان المبنى شارف على الانتهاء ولم يتم ترخيصه من حي شرق حتى تاريخه، فاضطر استصدار هذا القرار ونظرا لعدم وجود أي مكان لعلاج اعضاء هيئة التدريس بالمستشفى الجامعي نهائيا الا صيدلية وموظفة لصرف العلاج الشهري فقط، ولا توجد عمليات ولا اماكن للعلاج لهم مما يضطر بعضهم العلاج على نفقته الخاصة، ويحضر فواتير وخلافه موضوع مزعج جدا لهم، ونظرا لتذمرهم فأعطى سيادته هذا القرار مجرد تسكين لهم وليس لخدمتهم، و الله اعلم بمشكلة الترخيص المكان ولا هل أساسات المكان تستحمل ادوار اخرى من خلافه. مرفق عدد 1 صورة من المستندات

15- شراء قطع غيار وكاوتش (اطارات) لأسطول سيارات الادارة المركزية بالجامعة تبين عند الاستخدام ان قطع الغيار تالفة وغير صالحة وجميعها بجودة رديئة وتلفت بعد فترة بسيطة من التركيب والكاوتشات (اطارات السيارات) مر على فترة تصنيعه فترة طويلة مما أدى تلفه بعد فترة قصيرة من الاستخدام لم يستوفى المدة الكافية للاستخدام، مما كلف الجامعة مبالغ طائلة وثبت ذلك من خلال شكوى السائقين والتحقيقات موجودة بالشؤونالقانونية هذه مسؤولية مباشرة د. مصطفى عبدالخالق وفريق المهندسين السيارات على راسهم مهندس ايمن بطرس والتي سوف ترفع تقريرها الى رئيس الجامعة الموضوع فى جهاز المحاسبة بالجامعة والشؤؤن القانونية

ثالثاً: المخالفات ذات الصلة بالشئون الإدارية بالجامعة:

- 1- نشر اعلان داخلي بتاريخ 15 مايو 2022 عن طلب مديرين بالمستشفى الجامعي وشمول هذا الإعلان بالبند رقم 17 طلب شغل وظيفة (مدير ادارة التموين الطبي) والذى كان مفصلا لزوجته وهي تعمل صيدلانية بالمستشفى الجامعي منذ سنوات، و بعض هذه الوظائف تم التقدم بالفعل لكن نظرا لتقدم آخرينفي البند رقم 17 دون زوجته فأوقف الاعلان الداخلي!. ولتدارك الامر قام رئيس الجامعة بتفعيل الاعلان مرة و اخرى وتم المقابلة الشخصية للصيادلة المتقدمين لشغل تلك الوظيفة واجريت المقابلات تاريخ 29-20-20 بقاعة مجلس ادارة المستشفيات الجامعية بالدور الثالث بالمقر القديم بالجامعة و تم بالفعل وكانت اللجنة برئاسة عميد كلية الطب ومدير مستشفى سوهاج بالجامعي، وقد قدمت زوجته بسحب اوراق ترشيحها، ولكن نما إلى علمنا بمخاطبة السيد رئيس الجامعة للجهاز المركزي التنظيم و الادارة من اجل استحداث وظيفة مدير العام لإدارة الصيدلة والتموين الطبي و لا ندرى تم الرد من عدمه ولمن هذه الوظيفة التي تراس التموين الطبي و الصيدلية بمستشفيات سوهاج الجامعية؟!. مرفق عدد 2 صورة من المستندات
- 2- عشوائية التعينات في المناصب القيادية في الجامعة، واستبعاد الكفاءات واختيار الموالين له فقط، حتى لو كان هذا ضد قانون تنظيم الجامعات او غيره وعلى سبيل المثال

- لا الحصر؛ سبق صدور حكم قضائي في الدعوى رقم 14049 لسنة 6ق الدائرة التاسعة والستون موظفين بسوهاج من محكمة القضاء الإداري بتاريخ 24-4-2018 بعدم احقية د. مصطفى عبدالخالق بالقيام بعمل عميد كلية الطب بسوهاج ولم ينفذ القرار مطلقا. تم ضرب الحائط بالحكم وتم الالتفاف عليه من رئيس الجامعة السابق واستمر د. مصطفى عبدالخالق في منصبه رغم انف القانون والحكم قائما بعمل عميد كلية الطب، وايضا تم مكافأته بنائب رئيس الجامعة ومن ثم رئيس للجامعة وهذه الاحكام كان مصيرها التجميد في مكاتب رئيس الجامعة السابق. مرفق عدد 4 صورة من المستندات
- 3- نقل الانسة/ ناهد خلاف عبد الكريم والتي تم تعينها في وحده ضمان الجودة بكلية الطب منذ سنوات معه الى مكتبه كنائب رئيس الجامعة لشؤن البيئة بالمخالفة وتركها مجالها الذي تم تعيينها عليه في كلية الطب، وايضا مؤخراً نقلها بعد تعين د. خالد نائب رئيس الجامعة لشؤون البيئة، تم نقلها فورا الى شبكة المعلومات بالجامعة، وايضا تم ترشيحها لنيل جائزة تشجيعية من الدولة وهناك سر غامض لا نعرفه حول المكافاة والمزايا ولماذا الاحتفاظ بها. مرفق عدد 4 صورة من المستندات
- 4- المعيدون الآتي اسماءهم قد تغيبوا فترات كبيرة جدا من قسم التشريح بكلية الطب وصل بعضهم لغياب طوال العام مثلة (المعيد محمد عبد اللاه عبدالعاطي، والمعيدة هبة عاطف عبد الرحمن) ومع أن هؤلاء المعيدون ينطبق عليهم قانون الخدمة المدنية، مما كان ينبغي معه الفصل فورا وبقوة القانون، إلا أن رئيس الجامعة لم يطبق القانون عليهم واكتفى بعقوبة هزلية لهم. في حين موظفة بالإدارة الطبيبة لعلاج الطلاب غابت عن العمل فطبق فورا عليها قانون الخدمة المدنية وتم فصلها عن العمل، وهو التصرف الذي يتجلى فيه التمييز وإهدار تكافؤ الفرص. مرفق عدد 1 صورة من المستندات
- 5- غياب ا.د/ محمد مفيد فواز مرسى استاذ طب الاطفال بكلية الطب بسوهاج وانقطاعه عن العمل بالقسم وسفره الى خارج البلاد فترات كثيرة لاستكمال عقد عمله لأن فترة الاعارة قد نفذت تماماً واستلم على الورق فقط، وعمله ساري في المملكة العربية السعودية وعمل هناك لفترات طويلة، وبتواطؤ من رئيس قسم طب الاطفال في حينها، واكتشف الموضوع كما قيل من د. مصطفى عبدالخالق في احدى اجتماعاته ان الرقابة اكتشفت الموضوع نتيجة دخوله وخروجه البلاد عدة مرات للتمويه مثلا حضور مجلس قسم وحضور امتحان ولما تكشف الموضوع تم تحويله الى مجلس التأديب وبمساعدة د. مصطفى عبدالخالق شخصيا اعطى له عقوبة هزيلة وتم رد مبالغ كبيرة اخذها بدون حق الى خزينة الجامعة، ولم يطبق عليه قانون الخدمة المدنية والعقوبة كانت اللوم فقط، مرفق عدد 1 صورة من المستندات
- 6- منصب عميد كلية طب سوهاج ظل شاغرا وحكرا للدكتور/ مصطفى عبدالخالق اكثر من خمس اعوام بالرغم من التقدم بعدة مسابقات واعلانات عن التقدم لعمادة كلية الطب

وحصلت عدة مقابلات وخلافه وكله يتم الغاؤه لإفساح الطريق لدكتور/ مصطفى عبدالخالق للمكوث قائم بعمل عميد كلية الطب، ولم يترك هذا المكان الا بعد تعينه نائب رئيس الجامعة لخدمة البيئة، كل الاعلانات والمسابقات كان كلها تلغى بواسطة رئيس الجامعة السابق ود. مصطفى عبدالخالق لأنها كانت ستجلب اشخاص لا تروق لهمهناك عدة اعلانات ومقابلات لم تنفذ وظل د مصطفى عبدالخالق قائما بعمل عميد كلية الطب فترات طويلة جدا رغم انف الجميع.

- 7- مخالفة الدكتور/ مصطفى عبدالخالق للتعميم الذي أصدره بتاريخ 30 اكتوبر 2021 بشائن قواعد التعينات في المناصب القيادية للكليات، فلم يطبق منه حرفا واحدا في تعيينات رؤساء الاقسام ووكلاء الكليات مما يعكس اما الشك في قدراته الادارية والتزامه بتطبيق قراراته هو شخصيا او عشوائية القرارات. على سبيل المثال إصداره لقرار بتعيين الأستاذ الدكتور/عبد الرحمن محمد حسن استاذ متفرغ بالقسم مشرفا على قسم التخدير والعناية المركزة، بالرغم من وجود ثلاث اساتذة مساعدين لهم الحق في ذلك وهم د. خالد حسانود. هالة الخياط. ود. فوزى عباس. مما سبب بلبلة في القسم الذي يعتبر من أهم الاقسام الخدمية الهامة جدا في المستشفى الجامعيوالعنايات المركزة بعد استقالة اد احمد السعيد الاستاذ الوحيد بالقسم لخلافات معه.
- 8- بعد صدور القرار الجمهوري بتعيين عميدا لكلية الطب، كان من المفترض أن يفتح رئيس الجامعة باب الترشح لشغل مناصب وكلاء كلية الطب، كما ينص عليه قرارة السابق ذكرة في البند27 ، ولأنه لو فتح الترشيح وطبق القواعد التي قررها هو ذاته في تعميمه المتقدم الإشارة إليه، فسوف يأتي ذلك بقيادات لا تروق له، فسارع بإصدار عدة قرارات لأشخاص بعينهم بدون فتح أي باب للترشيح و خلافه، وذيل القرار بعبارة مطاطة لحين البت في اختيار قيادة رسمية دون تحديد السقف الزمني لذلك في مخالفة جسيمة لكل الاعراف الجامعية وقانون تنظيم الجامعات نفسه وكتابه المعمم الذي صدر بناء على توجيهات من هيئة الرقابة الإدارية بحسب ما قرر رئيس الجامعة ذاته: مرفق عدد 4 صورة من المستندات

ومن أمثلة هذه القرارات:

- قرار تعيين د. صلاح رشدي احمد استاذ امراض النساء والولادة وباقي له عدة اشهر للإحالة الى استاذ متفرغ على المعاش في منصب وكيل الكلية للدراسات العليا. - قرار تعيين د. احمد فتحي النحاس وكيل الكلية لشؤن البيئة وذيل القرار بعبارة مطاطة لحين اختيار وكيل رسمى للكلية بالرغم ان كلية الطب فيها فوق 80 استاذا

- عاملا لكن لضمان الولاء وتقديم خدمات وتنازلات يطلبها منهم حتى انتهاء فترة رئاسته للجامعة.
- قرار تعيين د. نسرين جمال وكيل الكلية لشؤون الطلاب ايضا ينطبق عليها نفس الكلام السابق ودون تحديد سقف زمنى لتعين وكيل كلية بصفة دائمة ثلاث سنوات.

ثلاث قرارات قائم بعمل وكيل وكالة كلية الطب

- 9- تعيين عدد رهيب من معيدين بالجامعة بأرقام كبيرة جدا فرضها على الكليات فرضاً، وتلك التعينات لإرضاء اناس خارج الجامعة قدموا له خدمات واشياء أخرى، فعلى سبيل المثال تم تعيين عشرة معيدين مرة واحدة بكلية الزراعة بالرغم من طلبها خمسة فقط! مرفق عدد 2 صورة من المستندات
- 10- الاصرار على بقاء الطبيبة البيطرية/عبير محمود السيد عبدالعال والمعينة زميل بالمستشفيات الجامعية دون تأديتها لاي عمل بالمستشفيات الجامعية وتقاضيها مرتبات وخلافه وهي لا تؤدي أي عمل بالمستشفى بالرغم من وجود توصية من المدير التنفيذي للمستشفى ان المذكورة لم تقم باي عمل بالمستشفى طوال فترة عملها بالمستشفى و ان المستشفى ليست بحاجة الى خدماتها وتم ارسال هذه التوصية له ولم يتم اتخاذ اي اجراء بل حاول استحداث وظيفة استشاري مساعد لها بالمستشفيات الجامعية بمجلس الجامعة لولا تحفظ عميد كلية الطب على ذلك وقام عميد الكلية السابق بارسال توصية الشؤون القانونية اليه بتاريخ صادر من مكتب عميد كلية الطب رقم بارسال توصية الشوؤن القانونية اليه بتاريخ صادر من مكتب عميد كلية الطب رقم الان تقبض و لا تعمل و قام ايضا بترقيتها بدرجة زميل تلك الايام و لا ندرى ما هي العلاقة الغامضة بينهم. مرفق عدد 2 صورة من المستندات

رابعا مخالفات اخری متنوعة (فساد مالی واداری كبير)

- 1- مخالفة عملية شراء جهاز الابر المشعة بما يشكل جريمة تسهيل الاستيلاء على المال بمبالغ كبيرة جدا مرفق سابقاً في ثانياً رقم (2)
 - 2- القمع و التنكيل والارهاب لاساتذة واعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج.
- 3- تعين ابن امين الجامعة في وظيفة معيد بقسم العمارة بكلية الهندسة وغلق القسم خمس سنوات لحين تخرج ابنه بقرار مجلس الجامعة رقم 1598 تاريخ 2021-2022 واصدار قرار مخالف لوالده باثر رجعي قائم بعمل امين الجامعة لتمرير قرار تعين ابنه و ايضا تعين اخيه مختار عبدالخالق مدرس بكلية الاداب

لما كان ما تقدم

واستحضاراً للمسئولية الاجتماعية التي تقع على عاتق نواب الشعب، وبراً بالقسم الدستوري الذي حملنا أمانة المحافظة على نظام الدولة ورعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، فإنني أتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم مقترحاً على سيادتكم التفضل بالآتي:

أولاً: تشكيل لجنة فنية مالية قانونية على أعلى مستوى، وبالعدد الكاف، تكون مهمتها فحص كافة الوقائع المعروضة بطلب الإحاطة، والتحقيق فيها ومراجعة كافة المستندات المقدمة وما عسى أن يتم الاطلاع عليها خلال الفحص، وإعداد تقرير بشأن هذه الملاحظات التي ترتقي إلى شبهة مخالفات مالية وإدارية وعلمية جسيمة، يعرض على سيادتكم تمهيداً للتوصية باتخاذ اللازم على ضوء ذلك.

تانياً: مخاطبة الجهاز المركزي للمحاسبات نحو إعداد تقرير عن فحص أعمال ونشاط جامعة سوهاج منذ تاريخ تولي السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى عبدالخالق رئيس الجامعة لمهام منصبة وحتى تاريخ الفحص، وذلك وفقاً لأحكام المادتين (346 & 348) من اللائحة الداخلية للمجلس على أن يتضمن هذا التقرير ما تكشف للجهاز من قصور أو نقص أو انحراف في الأداء المالي والإداري خلال هذه المدة، على أن يأخذ الجهاز الوقائع التي وردت في طلب الإحاطة في الاعتبار، مع التوصية باقتراح ما يراه كفيلاً لتصويب الأخطاء وإصلاح الخلل في الأنظمة المالية والإدارية للجامعة وكلياتها لتلافي ما تكشف من قصور أو نقص أو انحراف في أدائها، على أن يودع الجهاز تقريره في موعد غايته شهران من تاريخ التكليف

ثالثاً: إعمال سلطات واختصاصات سيادتكم بصفتكم رئيساً للمجلس الأعلى للجامعات وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (25) من قانون تنظيم الجامعات، وذلك على ضوء ما يتكشف من تقارير اللجنة المشكلة من سيادته وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.

النائب أحمد عبد السلام قوره

عضو مجلس النواب عضوية رقم 255

تحريراً في: 2023/1/30

مرفق جدول من 4 صفحات بالمرفقات